جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب : وفاء دويس

بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية

"دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة /مسغوني منى..... (دكتورة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) –رئيسا

الأستاذة/ سلامي منيرة..... (أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) –مقررا

الدكتورة/ كيحلي عائشة..... (دكتورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة) –مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر وتقدير

الحمد لله، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات.

والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد عدد ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم الدين.

أتقدم بجزيل الشكر للمولى عز وجل على توفيقه لي بانجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة الأستاذة سلامي منيرة على توجيهاتها ومساندتها لي

كما لا انسى الشكر لأستاذ عبد الحق بن تفات والى جميع أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بور قلة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لامي الحبيبة مصدر العطاء والحنان أطال الله في عمرها

والى والدي العزيز حفظه الله ورعاه، والى اخوتي الاعزاء والاحباء يونس ورجاء وفارس

والى كل الأهل والأقارب

والى الأستاذة مشرفة سلامي منيرة، والى صديقاتي العزيزات هناء رفيقة وأمينة

والى كل من دعمني لانجاز هذا العمل.

الملخص:

تبرز هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في محاربة البطالة، وذلك لما لها من قدرة على خلق مناصب الشغل وهذا في ظل جهود الدولة الجزائرية والتونسية الرامية لتقليص فوهة البطالة وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، عن طريق تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بانتهاج مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تقديم مختلف أشكال الدعم لهذه المؤسسات، كما تعمل على تشجيع الشباب لانجاز مشاريع خاصة . وفي هذا السياق نجد أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار فعالة خاصة في مجال خلق فرص العمل وهو موضوع إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي : ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض البطالة؟

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع بحثنا توصلنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من بين القطاعات المساهمة في معالجة ظاهرة البطالة التي تؤثر سلبيا على اقتصاديات الدول واستقرار مجتمعاتها، لذا نجد أن جل الحكومات على غرار الجزائر وتونس تسعى جاهدة لتوفير وتقديم مختلف سبل الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات لتتمكن هذه الأخيرة من خلال مرونتها وسرعتها في التأقلم مع المتغيرات من توفير مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية : البطالة، الشغل، خلق فرص عمل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé :

Cette étude met en évidence le rôle des PME dans la lutte contre le chômage grâce à un potentiel leur permettant de créer des emplois et, par ailleurs , grâce aux efforts consentis par l'état algérien et tunisien dans leur volonté affichée d'absorber le chômage et de réaliser la croissance et le développement économiques .Pour se faire, ces deux pays respectifs ont, d'une part, incité à la création de PME dans divers domaines économiques en adoptant un ensemble de mesures incitatives à leur égard et, d'autre part, encouragé les jeunes à créer leur propre entreprise.

La problématique soulevée dans la présente étude est donc la suivante :

Quel est le rôle des PME dans la résorption du chômage ?

Ce travail de recherche basé sur une étude théorique et pratique, nous a conduit à émettre l'affirmation suivante : La création de PME est la solution idéale pour remédier au problème du chômage qui influe négativement sur l'économie des pays et la stabilité des sociétés.

C'est pourquoi, de nombreux gouvernements, à l'instar de l'Algérie et de la Tunisie, accordent un soutien sans faille au développement de ces entreprises afin qu'elles puissent , grâce à leur flexibilité et à leur facilité d'adaptation aux différentes conjonctures, créer de nouveaux emplois.

Mots clés : chômage, emploi, créer des opportunités d'emploi, petites et moyennes entreprises.

تعرف مختلف دول العالم النامية مشاكل اقتصادية واجتماعية تعيق سيرورة تقدمها واستقرارها، وتعد البطالة واحدة من بين هذه المشاكل، فهي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وذلك بالنظر لآثارها السلبية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، الأمر الذي جعل منها محل اهتمام الحكومات التي بذلت جهود من أجل ايجاد الحلول المناسبة التي من شأنها العمل على خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة أثارها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم كما أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية خاصة من ناحية خلق مناصب الشغل، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية بالغة ناتجة من عدة اعتبارات تتعلق بخصائصها المتمثلة أساسا في سرعة التأقلم في ظل التغيرات والظروف المحيطة بها، من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الاستثمار والصادرات، إلى جانب مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية.

أولت دول العالم على غرار الجزائر وتونس اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد انتهاجها و اعتمادها كخيار مناسب وحل أمثل لتحقيق أهداف هذه الدول المتمثلة أساسا في الرغبة إلى الوصول لمعدلات نمو جيدة والسعي إلى تجاوز مختلف المعيقات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها ظاهرة البطالة.

1- طرح الإشكالية:

رغم الصعوبات التي تعاني منها الدول النامية على غرار الجزائر وتونس في الحد من مشكلة البطالة وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 1999 إلى غاية 2012 نجد أن هذه الأخيرة سعت لحل المشكل عن طريق اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل لمحاربة البطالة واستحداث مناصب شغل، وبناءا على كل هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من مستوى البطالة في كل من الجزائر وتونس؟

ومن هذا الإشكال الرئيسي تتفرغ منه التساؤلات التالية :

- ماهي أسباب البطالة والآثار المترتبة عنها ؟
- ماهو واقع البطالة في الجزائر وتونس ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد منها؟
- ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس وأي دور تؤديه في التشغيل؟

2- الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن اعتماد الفرضيات التالية :

1- جهود وإجراءات الحكومة الجزائرية لها دور فعال في تقليص ظاهرة البطالة.

2- تبني الحكومة الجزائرية للإستراتجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تقليص نسبة البطالة.

3- خاصية تأقلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات المحيطة بها جعلها الحل الأمثل في تحقيق التنمية.

4- جهود الجزائر متمثلة في مجموعة من أجهزة توفر دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال.

3- مبررات اختيار الموضوع :

قد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب يتمثل أهمها فيما يلي :

- تفاقم ظاهرة البطالة في أغلب الدول العربية على غرار تونس وما صاحبه من تغير سلبي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- التعرف على التجربة التونسية بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آونة الأخيرة.

4- أهداف الدراسة وأهميتها :

- **الأهداف :**

- إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق واستحداث فرص العمل.
- التعرف على الأسباب التي جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل أمثل لتقليص البطالة.
- تبيين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس.
- إبراز أسباب البطالة في الجزائر وتونس.

الأهمية :

- توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال تحقيق التنمية من خلال استحداث مناصب الشغل التي تساهم في توفيرها.

-تبيين الإجراءات والبرامج المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية والتونسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إظهار واقع البطالة في الجزائر وتونس ومعرفة أثر جهود الدولتين في امتصاص البطالة.

- المقارنة بين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مواطن عمل في كل من تونس والجزائر.

5- حدود الدراسة : وتتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس كحدود مكانية، وامتداد الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1999-2012 كحدود زمنية وذلك لتميز هذه الفترة بإظهار التغير الذي أحدثته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدلات البطالة من خلال استحداث مناصب شغل.

6- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى هدف البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة ضمن الإشكالية سيتم الاعتماد على منهج التحليل الإحصائي والمقارنة بالإضافة إلى المنهج الوصفي، ولتدعيم موضوع البحث سيعتمد على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث والمتمثلة في الكتب والرسائل الجامعية، والملتقيات، ومواقع الانترنيت بغيت إثراء الموضوع، بالإضافة إلى اعتماد تحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel.

7- هيكل البحث :

و لدراسة موضوع الإشكالية والتحقق من الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول وهو يخص الجانب النظري ويحتوي على مبحثين الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول البطالة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن التطرق إلى أساسيات كالأهمية والخصائص والأهداف...،أما المبحث الثاني فهو عبارة عن عرض للدراسات

السابقة التي تناولت نفس موضوع البحث من جوانب مختلفة، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن جانب تطبيقي يتضمن مبحثين الأول يتعلق بطريقة ومعطيات الدراسة و الثاني يتطرق إلى تفسير ومناقشة النتائج.

8- صعوبات البحث:

- عدم توفر بعض المراجع في المكتبة الجامعية.

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بتونس.

الخاتمة العامة

المقدمة العامة

الفصل الأول

ماهية البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

قائمة المراجع

الملخص

قائمة المراجع

I. الكتب

1) حسام داود ومصطفى سلمان ، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، طبعة (1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

2) حسين عمر، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية جدة" ، دار الشروق ،مملكة العربية السعودية.

3) خالد راصف الزاني- أحمد حسين الرافعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

4)زكي، رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، ا المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1997.

5) عبد القادر، محمد علاء الدين،" البطالة"، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.

6) عبد الرحمان يسري أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

7) عاطف عجوة : "البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1406هـ،1985.

8) فكري احمد نعمان : "النظرية الاقتصادية في الإسلام "، طبعة(1)، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1985.

9) مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(تجربة الجزائرية)"، طبعة (1)، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن.

II. المذكرات

1) لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003.

2) شبوطي، حكيم، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل"، رسالة ماجستير، الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية، غير منشور، 2002.

III. الملتقيات

1) لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا،" دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، ملتقى دولى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 2003.

2) زكية مقري، نعيمة يحياوي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية "، ملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

3) سحوني سمير، بونوة شعيب،" المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاكل تمويله "ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006.

4) سامية خرخاش، محمد العيد ختيم، مداخلة: "دراسة مقارنة لاستراتجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر"، ملتقى بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف من حدة البطالة، يوم 17نوفمبر2011.

5) عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، ملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

6) عموري براهيتي، ملتقى عربي سادس للصناعات صغيرة والمتوسطة تونس، "مداخلة واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،24-26 "أبريل 2012،.

7) فوزي شوق، السعيد بركة،" دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر،2012.

8) محمد راتول، بن داودية وهيبة،" بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2006.

9) بولقراس ابتسام، "مداخلة آليات مكافحة البطالة –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-نموذجا"، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسح ظاهرة البطالة مختلف مجتمعات العالم، فهي ليست حكر على الدول النامية فقط بل حتى المتقدمة، إلا أن هناك اختلاف بينها في درجات حدة البطالة وذلك يعود لوجود أسباب خاصة بكل دولة تؤدي إلى ظهوره وتفاقم الظاهرة، وكذلك لتباين الموجود في أساليب وطرق المعتمدة من طرف كل حكومة لمعالجتها، ومع هذا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية وحل معتمدة في أغلب البلدان حيث يرجى من ورائها تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى.

المطلب الأول: ماهية البطالة

الفرع الأول : تعريف البطالة وأسبابها

1- تعريف البطالة :

هناك عدة تعاريف للبطالة من بينها مايلي:

1- تعريف منظمة الأمم المتحدة:

عرفت البطالة على أنها : "جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص ".[1]

2- تعريف منظمة العمل الدولية:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنها:"كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".[2]

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004، ص269

[2]- زكي، رمزي،"**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1997، ص17.

3- وتعرف أيضا:"هي حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته".[1]

4- كذلك تعتبر البطالة : أنها اجتماع لشرطان أساسيان يميزان العاطل عن العمل وهما :

- البحث عن فرصة عمل.
- القدرة على العمل.[2]

2- أسباب البطالة :

البطالة تظهر بدرجات أو معدلات متفاوت من بلد إلى آخر وذلك حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد البلد ويعود ظهورها إلى عدة أسباب منها :

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني:" إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل البطالة فالنمو السكاني يجب أن يرافقه نموا اقتصاديا مماثلا، وإن هذا المشكل تعاني منه أغلبية البلدان النامية".[3]

2- الكساد الاقتصادي: يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج والإفلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وعليه التسريح الجماعي للعمال.[4]

3- تأثير التعليم ومستوياته في سوق العمل: أي عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل وهو ما يعرف بمستوى التأهيل.[5]

---

[1]- عاطف عجوة : "**البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض ، 1406هـ،1985، ص 20.

[2]- - زكي، رمزي، مرجع سابق، ص 15

[3]- عبد القادر، محمد علاء الدين،" **البطالة**"، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003، ص6.

[4]- شبوطي، حكيم، "**دور(PME) في تحقيق الشغل**"، رسالة ماجستير، الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية، غير منشور، 2002، ص43.

[5] – عبد القادر، محمد علاء الدين، مرجع سابق ، ص6

4-محدودية حجم القطاع الخاص:وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية .[1]

الفرع الثاني: أنواع البطالة وآثارها

1- أنواع البطالة:

1-1 البطالة الاحتكاكية:

تعرف البطالة الاحتكاكية على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل . و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر.[2]

1- 2 البطالة المقنعة:

تتلخص فكرة البطالة مقنعة في التحاق بعض أفراد بوظائف معينة يتقاضون عليها أجور، حيث أن إسهامهم في إنتاجية العمل لايكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لايؤثر بأي حال على حجم الانتاج ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ماقامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب ذلك الجزء الفائض من العمال، على أعمال أخرى تساعد في رفع الإنتاجية بالشركة.[3]

---

[1]- زكية مقري، نعيمة يحياوي، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية** "، ملتقى الدولي **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، بجامعة المسيلة، الجزائر، 2011،ص9

[2]- حسين عمر، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية جدة**" ،دار الشروق ،مملكة العربية السعودية ،ص53

[3]- خالد راصف الزاني- أحمد حسين الرافعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2002 ، ص2007

1- 3 البطالة الدورية (العالمية) :

وهي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية التي تمر بمرحلة رواج يزدهر فيه النشاط الاقتصادي بالتالي يرتفع مستوى التشغيل ثم يتبعها مرحلة كساد ينخفض خلاله حجم الطلب بالتالي ينخفض مستوى التشغيل، ويصاحب ذلك تسريح للعمالة التي تعود مرة أخرى إلى أعمالها عندما تحدث حالة رواج وانتعاش في الاقتصاد.[1]

1- 4 البطالة الهيكلية :

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة، فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد بها هذا النوع من البطالة، و إن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع المتغيرات الجديدة في الاقتصاد، وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر، كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب، والتقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة، وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة، إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا، حيث تتطلب تدريبا لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[2]

1- 5 البطالة الاختيارية

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به . إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري .[3]

---

[1]- بولقراس ابتسام، "**مداخلة آليات مكافحة البطالة –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–نموذجا**"، ملتقى الدولي **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر

[2]- مدني بن شهرة ، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(تجربة الجزائرية)**"، طبعة (1)، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن،2009، ص234

[3]- فكري احمد نعمان : "**النظرية الاقتصادية في الإسلام** "، طبعة(1)، دار القلم ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة، 1985 ، ص 114

1-6 البطالة الإجبارية : في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة اجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري... و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد، كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.[1]

1-7 البطالة الموسمية : وهذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية .[2]

2- آثار البطالة :

2-1 آثار الاقتصادية:

مشكل البطالة له عدة انعكاسات وآثار سلبية على الاقتصاد يتمثل أهمها فيما يلي:

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبتالي فان تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الانفاق ضئيلة أو معدومة، وبتالي فان حجم الانفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الانتاج وزيادة تفاقم البطالة.[3]
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.[4]
- وجود البطالة يؤدي إلى ضياع جزء هام من الطاقات الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي والناتج القومي.

---

[1]- فكري احمد نعمان، نفس المرجع السابق، ص114 .

[2]- نفس المرجع السابق ص 114.

[3]- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، طبعة (1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص257

[4]- عبد الرحمان يسري أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص205

- ظهور ظاهرة البطالة وتفاقمها يؤدي ببعض العمال إلى اللجؤ لنشاطات الغير رسمية وهو مايعرف بالقطاع غير الرسمي حيث ينتج عنه التهرب الضريبي ونقص في خزينة الدولة.
- البطالة تضعف القدرة الشرائية لفرد وبتالي عدم القدرة على تلبية وإشباع الحاجات وعدم تحقيق الرفاهية.

2-2 الآثار الاجتماعية :

نتيجة ظاهرة البطالة قد تسود وتطرأ على المجتمع بعض الآثار المتمثل أهمها في :

- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل؛
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل؛
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي؛
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف؛
- تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود أفراده خلفية خاطئة ،إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي وحمايتي فلماذا انتمي إليه؛
- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الانتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات؛
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعه من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة؛
- تعزز البطالة ظاهرة الهجرة و خاصة هجرة الشباب؛

2-3 آثار البطالة السياسية:

للبطالة أيضا آثاره تنعكس على الجانب السياسي يتمثل أهمها:

- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية.

– عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، فالبطالة تصيب الفرد باليأس و الإحباط و إذ ذاك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة و الإجرامية تجنيده للقيام بالإعمال الإرهابية و كذا الشبكات الإجرامية العالمية على مختلفة أنواعها .[1]

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن بين هذه الخصائص مايلي:

- صغر حجم رأس المال نسبياً نظراً لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها ولانخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها؛[2]
- قدرتها على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبيرة؛
- ارتفاع قدرتها على الإبداع وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع عمالها على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين؛ [3]
- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي؛[4]
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية؛

1- *kanz-redha.blogspot.com/2011/05/le-chomage-1.htm* -Le 24-03-2013 à 21:23

[2]– فوزي شوق،السعيد بركة،" **دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر،2012 ، ص6

[3]– مرجع سبق ذكره ،ص6

[4]– عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة** "، ملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،بدون تاريخ

- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، حيث تدار المؤسسة من قبل صاحبها والعلاقة بين وظائف المؤسسة تكون أقل رسمي؛[1]
- استعمال تكنولوجيا بسيطة أي لا تحتاج تكنولوجيا معقدة وبالتالي لا تحتاج إلى عمال ذوي خبرة عالية لتسييرها؛

الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول النامية

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في الدول النامية من خلال عدة اعتبارات أهمها :

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء،

- تعتبر م ص م قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية ،والمجمعات العمرانية الجديدة على حد سواء وبالتالي تخفيض الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة،[2]

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الانتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى ، وخاصة الدول حديثة التصنيع؛

- المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وخاصة بالمواد الأولية؛

- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى؛

---

[1]- فوزي شوق، نفس المرجع السابق ،ص7

[2]- سحوني سمير، بونوة شعيب،" **المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاكل تمويله** "ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،2006، ص425

- استخدام التكنولوجيا المحلية في كثير من الأحيان؛[1]

- تساهم في نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات؛[2]

- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة؛[3]

- تقضي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي؛

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الحد من أزمة البطالة :

هناك عدة دراسات تناولت موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص البطالة وكانت هذه الدراسات تشهد اختلاف من عدة جوانب سواء كانت من ناحية دراسة التطبيقية أومن ناحية أدوات وعينة الدراسة . ومن بين هذه الدراسات مايلي:

المطلب الأول: دراسات ما بعد التدرج

الفرع الأول : دراسة ماجستير

مذكرة ماجستير لقنيدرة سمية بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة وكانت الدراسة الميدانية بولاية قسنطينة وذلك خلال السنة الجامعية 2010/2009 بجامعة منتوري قسنطينة- الجزائر.

[1] - محمد راتول ، بن داودية وهيبة،" **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" ، ملتقى متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر، 2006،ص173

[2] - محمد راتول،نفس المرجع السابق،ص173.

[3] - لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا،" **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**"، ملتقى دولى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 2003، ص 120

– **إشكالية الدراسة** : انطلاقا من فكرة التغيرات الاقتصادية المعاصرة وخاصة في مجال انتهاج ساسية الخوصصة في غالبية دول العالم وما أفرزته من آثار اجتماعية سلبية لاسيما في مجال تشغيل مما استلزم ضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى السبل ممكنة للمواجهة نمو قوة العمل بتوفر فرص الشغل المناسبة وبتالي تخفيض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية الرئيسة وهي: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ؟**

– **نتائج الدراسة** : أظهرت الدراسة التطبيقية المجرات في ولاية قسنطينة عدة نتائج يتمثل أهمها بأن قسنطينة هي أكثر تضرر من ظاهرة البطالة بمقارنة مع مناطق أخر بسبب ارتفاع الكثافة السكانية في المنطقة، وتستحوذ فئة الشباب ذوي التعليم المتوسط على أكبر نسبة بطالة، أما عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة فان أغلبها ينتمي إلى القطاع الخاص الذي شهد ارتفاع في وتيرة إنشاء هذا النوع من المؤسسات خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية . وشهدت أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجد قوي في المنطقة مما سمح لها باستحداث 22.55% منصب من إجمالي الوظائف حيث أغلبها يعود للقطاع الخاص، وتمكن قطاع الخدمات و البناء والأشغال العمومية من استحواذ على أكبر نسبة من عمالة هذه المؤسسات.

أوجه الاختلاف والتشابه :

– **من حيث الهدف** : يظهر تشابه وتوافق بين الدراستين من ناحية هدف الدراسة المتمثل في محاولة إيضاح أساليب دعم والجهود التي تقدمها الدولة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، إلا أن دراستنا ستكون على المستوى الكلي من خلال تناول مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع أما هذه الدراسة فاكتفت بالمستوى الجزئي وبولاية قسنطينة بالتحديد كدراسة ميدانية للإجابة على الإشكالية.

– **من حيث مجتمع الدراسة** : هناك اختلاف في المجتمع حيث في دراسة ماجستير ركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة قسنطينة، أما في دراستنا هذه فمجتمع يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل.

– **من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات** : هناك اختلاف في طريقة معالجة إشكالية فقد تم الاعتماد في دراسة الماجستير على المنهج الوصفي و أسلوب الاستنتاج باستعمال أدوات الوصف الإحصائي ومؤشرات الإحصائية، أما في دراستنا هذه سنعتمد على منهج التحليل الإحصائي وعلى أسلوب الاستنتاجات باستعمال المقارنة.

الفرع الثاني : دراسة ماستر

تتمثل في مذكرة ماستر لزين العابدين غطاس بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة حالة مؤسسة EBSN للمساحات الخضراء والتنظيف بمنطقة توقرت- وذلك خلال سنة جامعية 2010-2011 بجامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر

– **إشكالية الدراسة** : استمرار ظاهرة البطالة أدى إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل من طرف الحكومات لمواجهة ظاهرة البطالة وذلك لمساهمتها في خلق مناصب العمل، والجزائر أولت أيضا اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدمت العديد من المزايا لهذه المؤسسات ومن هذا المنطلق طرحة الإشكالية الرئيسية: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل ؟**

– **نتائج الدراسة** : أظهرت نتائج الدراسة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في احداث وتحقيق تنمية اقتصادية التي تعد أساس لتقدم والتطور. أما نتائج دراسة التطبيقية فتبين مدى إسهام مؤسسة EBSN بتوفير عدة مناصب شغل خاصة لفئة الشباب ذوي التعليم المتوسط.

أوجه الاختلاف والتشابه :

– **من حيث الهدف** : هناك اختلاف في هدف الدراسة حيث أن دراسة الماستر تهدف لإظهار واقع مساهمة مؤسسةEBSN في التوظيف، أما دراستنا هذه فتهدف لإظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس، بإضافة لإظهار مختلف البرامج المتخذة من قبل البلدين لفائدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع محاولة تبين أسباب البطالة في كل من الجزائر وتونس والإجراءات المتخذة لمواجهتها.

– **من حيث مجتمع الدراسة** : هناك اختلاف حيث في مذكرة ماستر كانت عينة متمثلة في مؤسسة واحدة مؤسسةEBSN، أما في دراستنا فمجتمع يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس.

– **من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات** : هناك جزء من التشابه بين الدراستين ففي مذكرة الماستر طريقة المعالجة تعتمد على منهج التحليل الإحصائي ومؤشرات الإحصائية أما في مذكرتنا هناك اختلاف بسيط حيث سنضيف أسلوب المقارنة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة ضمن الملتقيات العلمية

الفرع الأول : الملتقى الأول

استراتجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان هذا عنوان الملتقى الدولي الذي كانت به مداخلة من إعداد الأستاذ غربي حمزة وقمان مصطفى، بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية مع –الإشارة إلى حالة الجزائر–، وذلك خلال السنة الجامعية 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر.

–**إشكالية الدراسة** : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بشكل كبير في الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول لاسيما في التشغيل باعتبار معدلات البطالة في الدول العربية تشهد ارتفاعا كبيرا مقارنة بالدول الأخرى، وعلى اثر هذا تم طرح إلاشكالية الرئيسية للمداخلة والمتمثلة في : **كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحد من بطالة الدول العربية ؟**

– **نتائج الدراسة** : أظهرت مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على غرار باقي الدول العربية بنسبة من التوظيف حيث فاق عدد مناصب العمل التي توظفها في السداسي الأول من سنة 2009 مليون و600ألف منصب شغل، كما استشعرت الحكومة الجزائرية بدورها وقامت بوضع مخطط تشغيل خماسي يهدف إلى توفير الكثير من مناصب العمل.

أوجه الاختلاف والتشابه :

– **من حيث الهدف** : يظهر تشابه بين الدراستين بشأن هدفهما المتمثل في محاولة إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية و بتحديد في الجزائر بإضافة لإظهار مختلف البرامج المتخذة من قبل الجزائر لفائدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن مع وجود إضافة بالنسبة لدراستنا وهي إجراء مقارنة مع دولة أخرى.

– **من حيث مجتمع الدراسة** : هناك اختلاف بين دراستين في المجتمع فدراسة الملتقى تدرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أما في دراستنا هذه فندرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر و تونس.

–**من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات**: هناك جزء من التشابه بين الدراستين فطريقة المعالجة تعتمد على منهج التحليل الإحصائي ومؤشرات الإحصائية وذلك في دراسة الملتقى، أما في مذكرتنا هذه سنضيق أسلوب المقارنة.

الفرع الثاني : الملتقى الثاني

ملتقى دولي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة، مداخلة من إعداد أستاذ. زواق الحواس، بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة – بالاستناد إلى التجربة الجزائرية ـ بجامعة المسيلة– الجزائر. (الدراسة بدون تاريخ).

–**إشكالية الدراسة** : تعد الجزائر من الدول التي تبنت هذا التوجه،وأنشأت حكوماتها المتعاقبة العديد من الأجهزة والآليات المرافقة لهذه المشاريع وخصتها بالكثير من الامتيازات والتحفيز، وذلك من أجل احتواء ظاهرة البطالة، و تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات،على اثر هذا تم طرح إشكالية مداخلة : **ماهو الدور الذي يمكن أن تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة؟ وما مدى فعالية هذه الآلية بالاستناد إلى التجربة الجزائرية ؟**

– **نتائج الدراسة** : أوضحت أن هناك العديد من العوائق التي تحد من مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق فرص العمل في الجزائر مما أدى إلى تواضع النتائج التي حققتها معظم أجهزة التشغيل مع ارتفاع تكلفة خلق منصب العمل ورغم استحواذها على الجزء الأكبر من الميزانيات المخصصة لترقية وتحفيز التشغيل خصوصا، وتعقد وطول إجراءات التأسيس والتمويل والعوائق الفنية والتعليمية والثقافية من شأنها الحد من فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أوجه الاختلاف والتشابه:

– **من حيث الهدف** : يظهر التشابه بين الدراستين من ناحية أهدافهما التي تمكن من تبيين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالاضافة إلى إظهار مختلف البرامج المتخذة من قبلها لفائدة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مواطن شغل، و أيضا توضيح الأسباب المؤدية إلى تزايد البطالة في الجزائر.

–**من حيث مجتمع الدراسة** : هناك اختلاف بين الدراستين في المجتمع فدراسة الملتقى تدرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أما في دراستنا هذه فندرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر و تونس.

– **من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات**: هناك جزء من التشابه بين الدراستين ففي دراسة الملتقى تم الاعتماد على طريقة المعالجة من خلال منهج التحليل الإحصائي والمؤشرات الإحصائية، أما في مذكرتنا هناك اختلاف بسيط حيث سنضيف أسلوب المقارنة.

المبحث الأول : واقع البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث نمو وازدهار اقتصادي، باعتبارها أداة تنموية فعالة تمثل عصب اقتصاد الدول وذلك لما لها من خصائص تتمثل أساسا في قدرتها على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها جميع دول العالم ومن بينها الجزائر وتونس اللتان عرفتا تباين في أسباب تنامي هذه الظاهرة، كما أنهما يشتركان في اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة مناسبة للتخفيف من حدة البطالة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سنعتمد في معالجة إشكالية البحث على طريقة التحليل الإحصائي لواقع البطالة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في كل من الجزائر وتونس، ثم التطرق لدراسة مقارنة فيما يخص الوضع في البلدين، وقد تم اختيار تونس للمقارنة كونها تتوفر على خبرة كبيرة وواسعة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تعتبر أول دولة من دول المتوسط التي انتهجت هذا النوع من المؤسسات كآلية لتحقيق مختلف أشكال التنمية المحلية خاصة في جانب تقليص البطالة كما أن الإجراءات المتخذة والمنتهجة من قبل الحكومة التونسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مثال للكفاءة خاصة وأن تونس بلد صغير ولا يتوفر على ثروات نفطية وباطنية، وتعتبر أيضا قدوة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد النجاح الذي حققه هذا النوع من المؤسسات والذي ساهمت من خلاله تونس في احداث تقدم اقتصادي باهر.

وفيما يتعلق بعينة الدراسة فتتمثل في إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2012 كون أن هذه الفترة كانت تشهد تذبذب في وتيرة معدلات البطالة لكل من البلدين، وكذا تعتبر هذه الفترة حافلة بمحطات اقتصادية مهمة وتمثل مرحلة التهيؤ للاقتصاديات المعاصرة عن طريق اعتماد جملة من البرامج والتدابير الهادفة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وانطلاقا من هذه المقارنة سيتسنى لنا تقييم الوضع في الجزائر بخصوص فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل وذلك من خلال مقارنتها بدولة سائرة في طريق النمو كتونس.

ولمعالجة الموضوع سنعتمد على جمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية متعلقة بالدراسة المستخرجة من المواقع الالكترونية للهيئات الإحصائية الرسمية في البلدين المتمثلة في المعهد الوطني الإحصائي التونسي والديوان الوطني للإحصائيات الجزائري . مع الاعتماد على استخدام برنامج Excel في ترجمة ورسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل وتوضيح قراءة هذه الجداول الإحصائية.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية

الفرع الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر

جدول رقم (1): تعداد PME في الجزائر وتونس خلال الفترة 1999–2012.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	177365	159507	179893	261863	288587	312956	342788
تونس	478089	458402	438652	415112	394558	377386	370137
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الجزائر	376767	410959	519526	570838	607297	659660	700000
تونس	523359	602222	597597	568695	542405	520325	504284

المصدر : معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

المصدر : http://www.ins.nat.tn/fr/rep_tab1.htm

الشكل رقم 01 : تعداد PME في الجزائر وتونس خلال الفترة 1999 إلى 2010

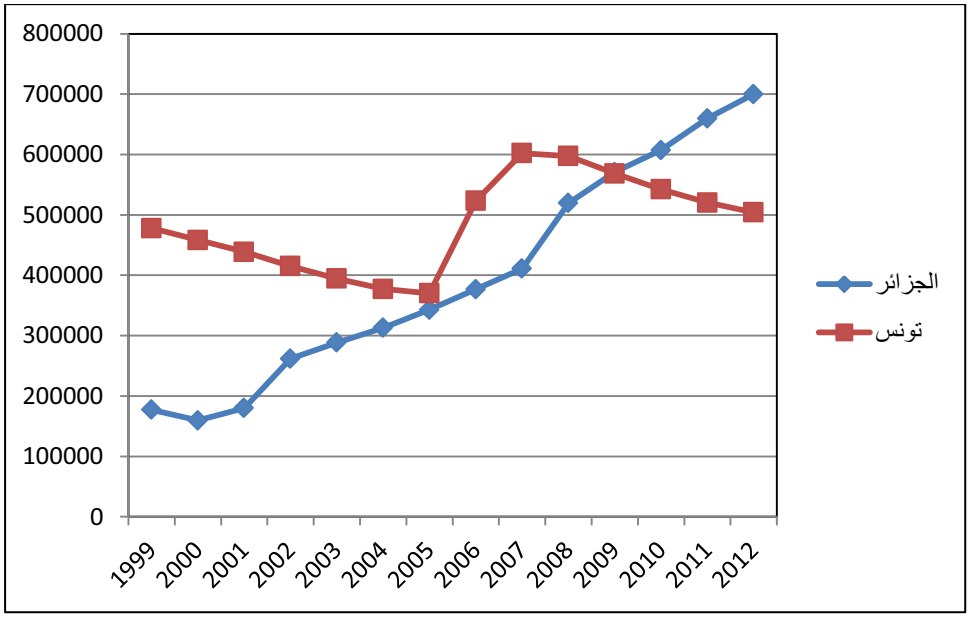

المصدر : إعداد الطالبة

الفرع الثاني: معدل البطالة في تونس والجزائر

الجدول رقم (2):معدل البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1999-2012.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	29,30%	29,77%	27,30%	25,90%	23,70%	20,08%	15,27%
تونس	16،5%	15،6%	1501،%	15،4%	14،3%	13،8%	14،2%
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	12,27%	13,80%	11,30%	10,20%	10%	10,07%	9,70%
تونس	13،9%	14،1%	14،1%	13،3%	14%	18.9%	17.6%

المصدر: ديوان الإحصائيات الجزائري

المصدر: المعهد الوطني للإحصائيات التونسي

الشكل رقم (2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2010

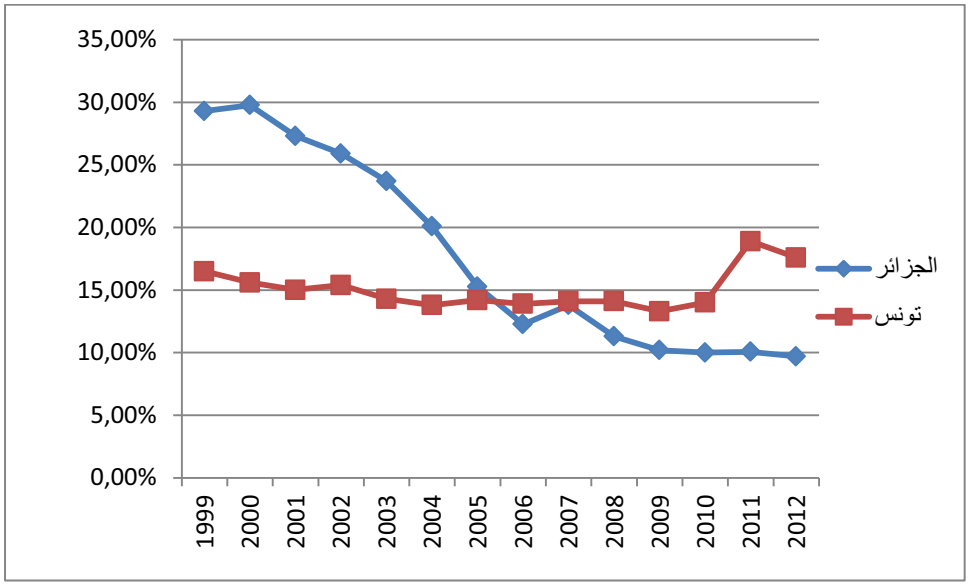

المصدر: إعداد الطالبة

الفرع الثالث: مناصب الشغل التي توفرها م ص م في تونس والجزائر

الجدول رقم (3): مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2011

السنوات	مناصب الشغل في الجزائر	مناصب الشغل الجديدة في الجزائر	معدل تطور مناصب الشغل بالجزائر	مناصب الشغل في تونس	مناصب الشغل الجديدة في تونس	معدل تطور مناصب الشغل بتونس
2000	634375	/	/	80597	/	/
2001	737062	102687	18,16%	112335	31738	38,37%
2002	731082	-5980	-1,81%	142446	30111	25,8%
2003	912949	181867	23%	135840	-6606	-5,63%
2004	1063953	151004	15,54%	139216	3376	1,48%
2005	719270	-344683	-33,39%	127591	-11625	-9,35%
2006	735705	16435	1,28%	128729	1138	-0,11%
2007	1122129	386424	51,52%	119491	-9238	-8,17%
2008	1285859	163730	13,59%	113243	-6248	-6,22%
2009	1415079	129220	9,04%	106224	-7019	-7,19%
2010	1625686	210607	13,88%	99339	-6885	-7,48%
2011	1724197	98511	5,05%	88274	-11065	-12,13%

المصدر: http://www.ins.nat.tn/fr/rep_tab1.html

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعات التقليدية

الشكل رقم (3) :معدل تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس خلال الفترة 2000–2011

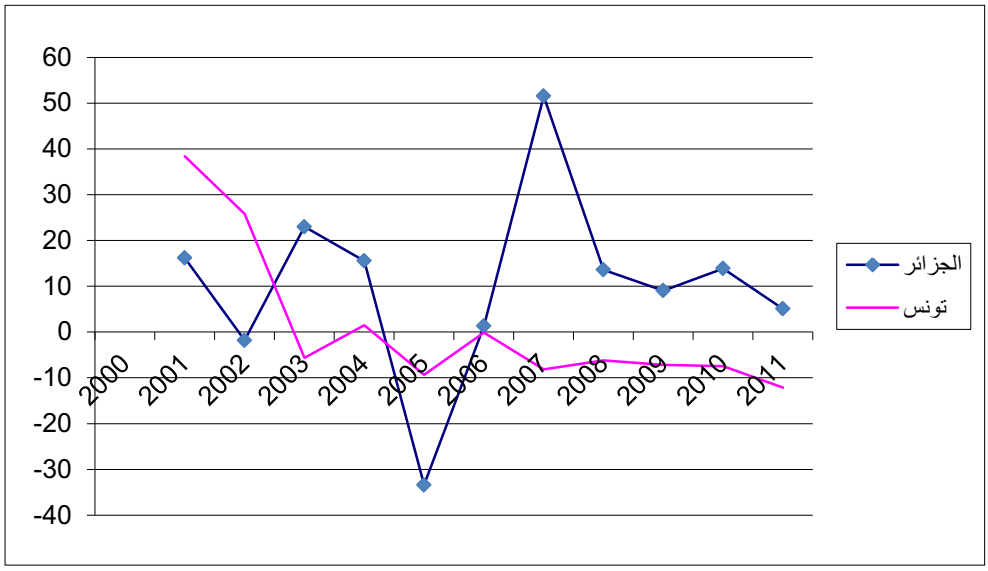

المصدر: إعداد الطالبة

1–1 توزيع تطور عدد م ص م وعدد المستخدمين في الجزائر وتونس:

الجدول رقم (4): توزيع تطور عدد م ص م وعدد المستخدمين في الجزائر سنة1999

قطاعات	عدد	النسبة	قيمة المشاريع(مليون	النسبة	التشغيل	النسبة
النقل	7832	66,36%	171702	35,8	36771	39%
البناء و الأشغال	2336	19,79%	143741	29,97	30588	32,44%
الخدمات	1084	9,18%	47929	10	13008	13,8%
الصناعة	431	3,65%	80686	16,82	10995	11,66%
الصحة	44	0,37%	2226	0,46	644	0,68%
الفلاحة	43	0,36%	2663	0,56	526	0,56%
السياحة	33	0,28%	30614	6,36	1758	1,86%
المجموع	**11803**	**100**	**479560**	**100**	**94290**	**100**

Source : www.andi.dz

الشكل رقم4 : توزيع عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في الجزائر سنة 1999

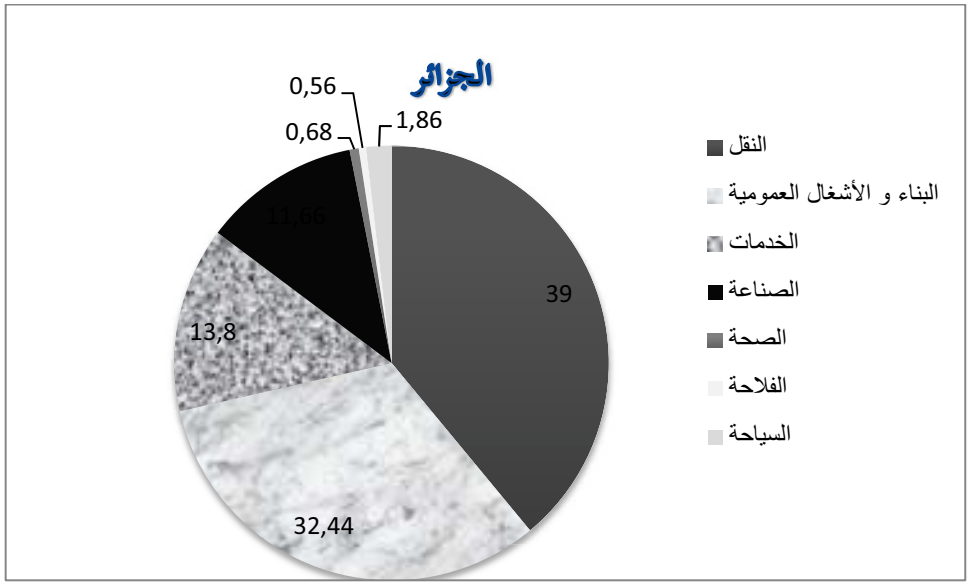

المصدر : إعداد الطالبة

الجدول رقم(5):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المستخدمين في تونس سنة1999

القطاع	المشاريع المعتمدة	النسبة	قيمة الاستثمارات بآلاف الدينارات	النسبة	التشغيل	النسبة
صناعات غذائية	328	%24,4	44900	%19,9	5921	%18,6
صناعات مختلفة	320	%23,7	50800	%22,5	6010	%18,9
صناعات كهرومغناطيسية	317	%23,4	55900	%24,8	6753	%21,1
صناعات النسيج والجلود	246	%18,2	46400	%20,6	8315	%26,1
صناعات الخزف مواد البناء	144	%8,4	24100	%10,7	3127	%9,8
صناعات أخرى	28	%2,1	3300	%1,5	1700	%5,4
المجموع	1353	%100	225400	%100	31826	%100

المصدر:ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1999

الشكل رقم5 : توزيع عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في تونس سنة 1999

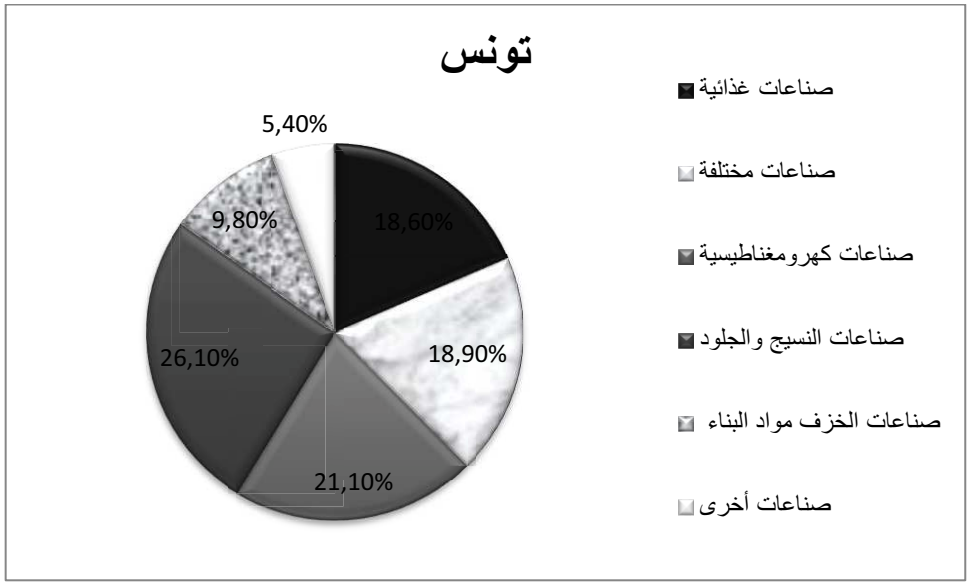

المصدر: إعداد الطالبة

الجدول رقم (6) : القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها PME حسب عدد العمال بالجزائر لسنة 2012:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ مليون دج	%	مناصب	%
نقل	4383	56,17	105210	7,63	18900	13,49
بناء والاشغال العمومية	1367	17,52	111861	8,12	26499	18,91
صناعة	1004	12,87	580470	42,12	35211	25,13
خدمات	891	11،42	127991	9,29	10310	7,36
صحة	72	0,92	5628	0,41	1208	0,86
سياحة	55	0,70	430328	31,22	14291	10,20
فلاحة	31	0,40	16688	1,12	33691	24,05
مجموع	**7803**	**100**	**1378177**	**100**	**140110**	**100**

المصدر:تقرير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، ص34

الشكل رقم 6 : توزيع عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في الجزائر سنة 2012

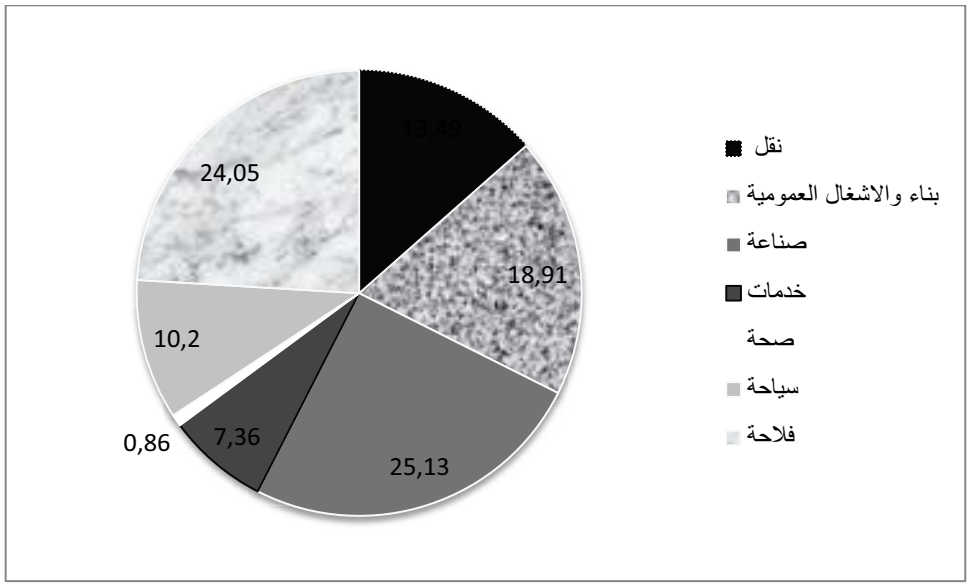

المصدر : من إعداد الطالبة

الجدول رقم (7) : القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها PME حسب عدد العمال بتونس لسنة 2012:

القطاع الصناعي	PME مصدرة كليا	PME غير مصدرة	عدد المستخدمين	النسبة
صناعات غذائية	17151	53820	70971	13.6 %
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	831	29363	30194	5.8%
صناعات ميكانيكية	13775	24171	37946	7.3%
صناعات كهربائية	76700	9241	85941	16.4%
صناعات كيميائية	19824	21876	41700	8.0%
صناعات النسيج والملابس	179465	17539	197004	37.6%
صناعات الخشب	1425	8707	10132	1.9%
صناعات الجلد وأحذية	29009	2364	31373	6.0%
صناعات مختلفة	5323	12775	18098	6.0%
مجموع	343503	179856	523359	100%

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد- أفريل 2012، موقع www.tunisieindustrie.nat.tn

الشكل رقم7 : توزيع عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في تونس سنة 2012

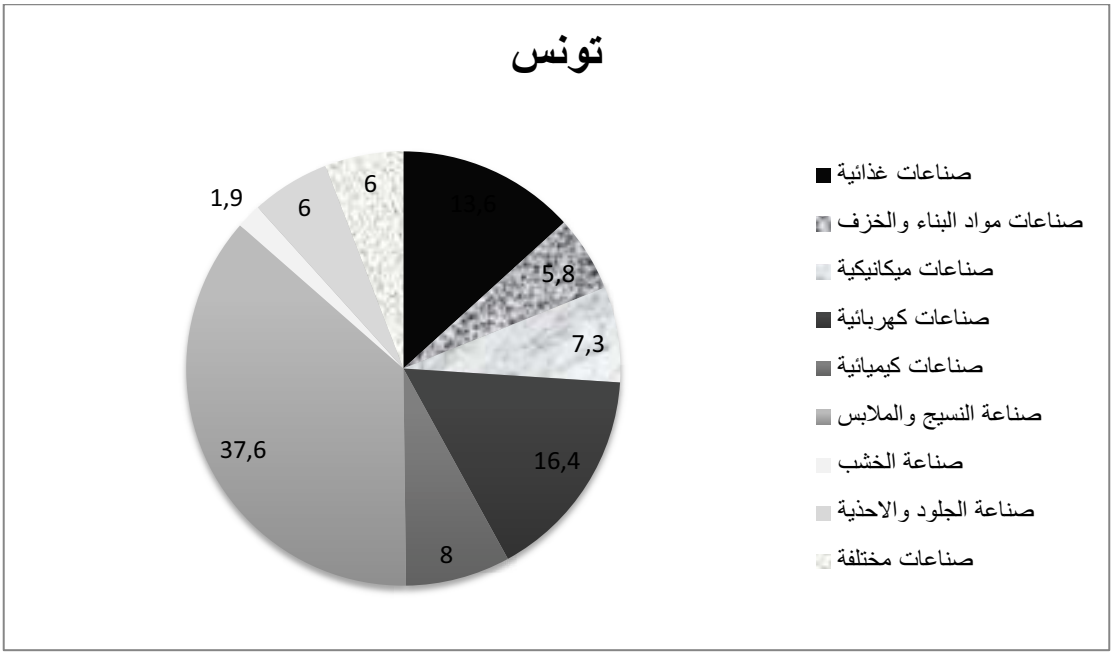

المصدر : إعداد الطالبة

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل في الجزائر و تونس

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار فعالة إذ أنها تعد آلية مناسبة و فعالة لتطبيق استراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

– **تحليل 01** : يوضح الجدول رقم (1) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتونس، حيث أن عددها يتزايد وذلك بالجزائر خلال الفترة المتمددة من 1999الى غاية 2012 . عرفت تونس أيضا تزايد في وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها بصفة غير منتظمة خلال نفس الفترة . أما بالنسبة لتطور تعداد PME بتونس في الفترة ممتدة مابين 1999-2008 فقد كان أكثر مما هو عليه في الجزائر. وابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2012 انقلبت الموازين إذ أصبحت أعداد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكثر مما هي عليه في تونس.

– **تحليل 02** : منحنى الشكل رقم (1) يبين تطور وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنسبة للجزائر بلغ عدد هذه المؤسسات 200000 وهذا في سنة 1999، وبعدها انخفض العدد خلال العامين 2000و2001 حيث وصل إلى حوالي 170000 مؤسسة، وابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة2012 استمر تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ إجمالي عددها حوالي700000 . أما بالنسبة للوضع في تونس فقد بلغت أعداد PME سنة 1999 حوالي 500000 و هذا العدد عرف انخفاض إلى غاية سنة 2005 إذ بلغ حاولي 370000 مؤسسة، وابتداء من هذه السنة إلى غاية 2007 عرفت تونس ارتفاع في وتيرة PME فقد وصل عددها إلى حوالي600000مؤسسة، وخلال الفترة الممتدة بين 2007 إلى غاية 2012 انخفض مجددا عدد هذه المؤسسات إلى أن وصل إلى 500000 مؤسسة في سنة2012.

– **تحليل 03** : يظهر الجدول رقم (2) وتيرة معدلات البطالة فقد كانت الجزائر تشهد ارتفاع في هذه الأخيرة وذلك في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2005 على الرغم من تناقصها البسيط أما تونس فقد عرفت انخفاض في معدلات البطالة خلال نفس الفترة . وابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2012 تحكمت الجزائر في معدلات البطالة حيث نتج عنها انخفاض محسوس وتدريجي في معدلات هذه الأخيرة . وبالنسبة إلى تونس فكان العكس إذ أن خلال نفس المدة شهدت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا مقارنة بالوضع السابق للبلاد ومقارنة بالجزائر.

التحليل 04: يوضح الشكل رقم (2) منحنى تطور في معدلات البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة مابين 1999و2012، فبالنسبة للجزائر وفي سنة 1999 كانت معدلات البطالة مرتفعة إذ بلغت حوالي 30%، أما خلال المدة الممتدة مابين 2000و2006 بدأت هذه المعدلات بالتناقص التدريجي حتى وصلت تقريبا إلى 12%، وفي سنة2007 ارتفعت لتبلغ نسبة 15%، بينما خلال الفترة (2008-2012) عرفت الجزائر انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة إلى أن وصل في سنة 2012 إلى 9,7% . فيما شهدت تونس سنة 1999 معدلات بطالة منخفضة بلغت حوالي 15 %وهو أقل من المعدل الذي حققته الجزائر في نفس السنة، كما بقي معدل البطالة في تونس ينخفض ويرتفع بوتيرة جد قليلة في الفترة (2000-2011)، حيث في السنة الأخيرة ارتفع تقريبا إلى 20 %ويعد هذا المعدل الأعلى و الأول من سابقه في تونس خلال سنوات العشرينيات، لينخفض سنة 2012 إلى حوالي 15%.

التحليل 05 : يوضح الجدول رقم (3) تطور مناصب الشغل الموفرة عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة مابين (2000-2011)، حيث حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مناصب شغل خلال الفترة

السابقة باستثناء سنة 2002و 2005 فقد انخفضت خلالها معدلات تطور مناصب الشغل الجديدة، أما بالنسبة لتونس فهي الأخرى وفرت أيضا مؤسساتها مناصب شغل خلال نفس الفترة وبالأخص سنتي 2000 و2002 حيث تم توفيرها بمعدلات جيدة، لكن ابتداء من سنة2003 إلى غاية 2011 انخفض وتراجع معدل تطور مناصب الشغل بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التحليل 06 : يظهر الشكل رقم (3) منحنى تطور معدلات مناصب الشغل في كل من الجزائر وتونس، حيث شهدت تذبذب في وتيرتها خلال المدة مابين 2001و2011وهذا في كل من البلدين، فبالنسبة للجزائر في سنة 2002 انخفضت معدلات مناصب العمل الموفرة وذلك بنسبة 2% تقريبا على ما كانت عليه سنة 2001، وبعدها حققت في سنة 2003 معدل 23 % لينخفض في سنة 2005 إلى 33% تقريبا، وفي سنة 2007 بلغت الجزائر أكبر معدل بنسبة 50%، وفي الفترة مابين (2008-2011) عرفت مناصب الشغل انخفاض شديد إلى أن وصل إلى 5% سنة 2011 . أما في تونس بلغ عدد مناصب العمل الموفرة عن طريق PMEحوالي 39% في سنة 2001 وابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2011 عرفت تونس نقص في معدلات تطور مناصب شغل.

التحليل 07 : يوضح الجدول رقم (4) أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب العمالة، فنجد في سنة 1999 أن قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية من بين أكثر القطاعات استقطابا للعمالة في الجزائر إذا يحققا نسبة تشغيل تقدر ب 71.44% كما هو موضح في الجدول رقم (5) . أما في تونس فان من بين أهم القطاعات التي تحقق مناصب شغل جديدة هي قطاع الصناعات الكهرومغناطيسية والنسيج حيث يمثلان معا نسبة47,3 % من إجمالي مناصب الشغل الجديدة.

التحليل 08 : يمثل الشكل رقم (4) دائرة نسبية تبين أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب العمالة في سنة 1999، إذ أن قطاع النقل في الجزائر يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 39%، يليه على الترتيب قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 32,44%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 13,8%، أما قطاع الصناعة فيوفر مناصب شغل بنسبة 11,66%، وقطاع السياحة لا تزيد نسبة مناصب الشغل التي يوفرها عن 1,86%، فيما يشغل قطاع الصحة نسبة 0,68%، وأخيرا الفلاحة بنسبة 0,56%.

التحليل 09 : يبين الشكل رقم (5) دائرة نسبية لأهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب العمالة سنة 1999، إذ أن قطاع النسيج والجلود في تونس يستحوذ على أكبر نسبة من عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ب26,1%، ثم يليه على الترتيب قطاع الصناعات الكهرومغناطيسية بنسبة 21,1%، فقطاع الصناعات المختلفة بنسبة18,9 %، أما قطاع الصناعات الغذائية فيوفر التشغيل بنسبة 18,6%، وصناعات الخزف والبلور بنسبة تشغيل 9,8%، أما الصناعات أخرى تشغل نسبة 5,4% .

التحليل 10 : يوضح الجدول رقم (6) أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر والتي تستقطب العمالة سنة 2012، فقطاع النقل تنشط به أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمقدار 4383 مؤسسة، إذ أن هذا القطاع يوفر مناصب شغل بنسبة 13,49% وتعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بقطاع الصناعة الذي بالرغم من استحواذه على عدد مشاريع أقل تقدر ب 1004 مشروع إلا أنه يساهم باستحداث مناصب شغل بنسبة 25,13% .كما يلعب قطاع الفلاحة دور هام في توفير مناصب شغل وذلك بنسبة 24,05% مقارنة بالعدد القليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة له والتي يقدر عددها ب31 مؤسسة.

التحليل 11: الشكل رقم (6) دائرة نسبية تحوي القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب العمالة خلال سنة 2012 في الجزائر. أغلبية مناصب الشغل تتركز في قطاع الصناعة بنسبة 25,13% من إجمالي مناصب الشغل الموفرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه على الترتيب قطاع الفلاحة الذي يوفر مناصب شغل بنسبة24,05%،بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,91 %، يتبعه قطاع النقل بنسبة 13,49%، فقطاع السياحة ب 10,20% ،أما قطاع الخدمات يشغل نسبة 7,36%، وأخيرا قطاع الصحة الذي يعد قليل المساهمة في احداث مناصب الشغل حيث أن نسبة مساهمته لا تتعدى 0,86%.

التحليل 12: يظهر الجدول رقم (7) أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب أكبر عدد من العمالة في تونس سنة 2012 . امتازت بعض مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بخاصية التصدير حيث أن معظمها يتركز في قطاع النسيج والملابس إذ يستحوذ على أكبر عدد من المستخدمين مقارنة بالقطاعات الأخرى بعدما كانت في سنة 1999 تنشط أغلبية هذه المؤسسات وتوفر أكبر عدد من مناصب الشغل في قطاع الصناعات الغذائية.

التحليل 13: يبين الشكل رقم (7) دائرة نسبية توضح أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب أكبر عدد من العمالة في تونس سنة 2012، حيث يحتل قطاع صناعات النسيج والملابس أكبر نسبة من عدد المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب37,6%، يليه على الترتيب قطاع الصناعات الكهربائية بنسبة 16,4%

ثم الصناعات الغذائية بنسبة تشغيل 13,6%، أما قطاع الصناعة الكيميائية فهو يشغل نسبة8 %، بعده قطاع الصناعة الميكانيكية ب 7,3%، يتبعه قطاع الصناعة ومواد البناء بنسبة 5,8%، ثم قطاع صناعة الخشب ب1,9%، أما بالنسبة لقطاع صناعة الجلود والأحذية والصناعات المختلفة فهما يتساويان في نسبة التشغيل التي تقدر ب 6%.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

انطلاقا من الدراسة الإحصائيات المتمثلة في عدة جداول تخص وتيرة معدلات البطالة، و تعداد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل الناتج عنها، قد تم استخلاص عدة نتائج ومن خلال هذه الفروع سيتم تفسير أسباب هذه النتائج.

الفرع الأول: تفسير وتيرة معدل البطالة في تونس والجزائر

1- تفسير وتيرة معدل البطالة في الجزائر:

يفسر ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة مابين 1999و2006 بأنه نتيجة لتراكم عدة أسباب خلال فترة التسعينات وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية المصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، وفي ظل هذه الإصلاحات ما زاد الأمر سوء هي أوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في سنوات التسعينيات من القرن العشرين والتي ساهمت في توسيع فوهة البطالة من خلال عمليات الحرق وتخريب المصانع . و في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة وغير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.77 % سنة 2000،كما أنه هناك أسباب أخرى أيضا تراكمت قبل سنة1999 أدت هي الأخرى إلى زيادة الأمر سوء وتتمثل أساسا فيما يلي :[1]

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03 % خارج المحروقات في هذه الأثناء وقلة، الاستثمار الداخلي و الذي لم يتجاوز 220 مليون دولار سنة 1998؛
- تزايد اليد العاملة سنويا بمعدل 250 إلى 300؛

[1]– بن عانق حنان، حجماي توفيق، مداخلة بعنوان"**دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل ومحاربة البطالة دراسة حالة ولاية معسكر**"، جامعة معسكر، الجزائر ص4

- فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات 1994-1998 (فترة التعديل الهيكلي)؛
- زيادة ظاهرة التسربات المدرسية التي تقدر ب 600 ألف تلميذ سنويا.

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تراجع نمو القطاع الصناعي الذي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991، رغم استئناف النمو سنة 1998 بنسبة 10,5 % و سوء استعمال الطاقة الإنتاجية. أما خلال فترة (2001-2012) شهدت انخفاضا محسوسا وتدريجيا في معدلات البطالة وتعود هذه النتائج الايجابية المسجلة في مجال خلق فرص العمل وتقليص ظاهرة البطالة إلى تحسن مدا خيل الدولة العائدات من المحروقات مما جعل الحكومة تزيد من الإنفاق الحكومي الذي يقابله زيادة في اليد العاملة لذا قامت بعدة برامج انطلاقا من سنة 2001، "وتتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له مبلغ 524,7 مليار دج، ثم تلاه برنامج دعم النمو(2005-2009) والذي خصص له مبلغ 4202,7 مليار دج"[1]، وأعطيت الأولوية لمكافحة البطالة، وكذا تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد التي ساعدت في الاستقرار السياسي وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تركيز جهود الدولة نحو خلق مجموعة من أجهزة التشغيل من بينها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي تسعى من خلاله الدولة إلى ضبط باستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة ورقابة تسريح العمال، ويساعد الصندوق أيضا في دعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشطة، بالإضافة إلى أنه "يتكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع للاستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، ويعمل أيضا على تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب العمل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية" [2] . كما أن هناك أجهزة أخرى انتهجتها الجزائر في محاولة منها لتقليص البطالة كعقود ما قبل التشغيل.

صادقت الحكومة الجزائرية على مخطط العمل لترقية التشغيل و محاربة البطالة والذي يحتوي على سبعة محاور تتمثل في :

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة؛
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل؛

[1]– تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني، مجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2005، ص120

2-www.cnac.dz , le 27-03-2013 à 13 :10

- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل و في الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم لشغل؛
- تحسين و عصرنة تسيير سوق العمل؛
- إنشاء و تنصيب هياكل للتنسيق ما بين القطاعات؛
- متابعة آليات تسيير سوق العمل و مراقبتها و تقييمها؛
- ترقية تشغيل الشباب باستحداث لنشاطات و تنمية روح المبادرة المقاولاتية بالإضافة إلى التشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني؛

2- تفسير وتيرة معدل البطالة في تونس :

تعود أسباب انخفاض البطالة في تونس في الفترة مابين 1999- 2006، إلى الإستراتيجية التي اعتمدتها والمتمثلة في التضامن التطوعي[1] حيث تستدعي مساهمة جميع الهيئات الفاعلة في البلاد بالرغم من عدم توفر الموارد الطبيعية و المعدنية و الطاقوية مقارنة بالجزائر و رغم ذلك استطاعت تقليص معدلات البطالة . كما قدمت الحكومة جملة من البرامج في هذا السياق فمثلا تم اعتماد برنامج عمل منذ سنة 1998 خاص بتنفيذ عقود تربط بين التدريب و التشغيل، "و استفاد منه قرابة 60% من ذوي التعليم المتوسط و 38% من ذوي التعليم العالي"[2].

بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات كتوفير مواطن شغل إضافية عبر تخصيص اعتمادات ضخمة وحوافز ومنح مالية للمؤسسات وتشجيع الشباب على إحداث مشاريعهم الخاصة وتوفير آليات تساهم في إدماج المتخرجين الجدد كتربصات الإعداد للحياة المهنية، والاعتماد على الصندوق الوطني للتشغيل، "والذي يعرف اختصاراً بصندوق 21-21، وهو آلية جديدة تعتمد التضامن الوطني وتهدف إلى تسهيل إدماج الشباب وبصفة عامة كل طالبي الشغل وتم استحداثه عام 1999"[3]. كما يعتبر البنك

[1]– سامية خرخاش، محمد العيد ختيم، مداخلة: **"دراسة مقارنة لاستراتجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر"**، ملتقى بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف من حدة البطالة، يوم 17نوفمبر2011، جامعة المسيلة- الجزائر،ص4

[2]– سامية خرخاش، نفس المرجع السابق، ص4

[3]– www.texpark.rnrt.tn/Arabe/mv45.php - le23-04-2013 à 22:30

التونسي للتضامن الذي استحدث عام 1992 أحد أهم الآليات التي تساعد خريجي الجامعات على تحقيق حلمهم من خلال إسناد القروض الصغرى قصد بعث مشروع أو توسيعه . ولا يطلب البنك شروطاً مجحفة غير الضمانات المتعلقة بالمشروع.

ويفسر ارتفاع معدلات البطالة في تونس في الفترة مابين 2006 إلى 2012 على أنه يمس صفوف خريجي الجامعات، "حيث أن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف الشباب المتعلم و الجامعيين هو سحب آليّة التصفية بين الابتدائي والثانوي، ثم جرى تسهيل الحصول على الشهادة الثانوية من خلال رفع معدّل العلامات الثانوية بنسبة 25%. مما نتج عنها في عام 2010 أن نصف الطلاب لم يحصل على المعدّل في امتحانات الشهادة، فإنّ نسبة النجاح قد وصلت إلى 70 في المئة مقابل 35 %خلال الثمانينات. وفي الفترة بين 2008 و2010، كان يصل إلى سوق العمل سنوياً ما يقارب الـ75 ألف حاملٍ لشهادة التعليم العالي قياساً مع الثمانية آلاف فقط في الثمانينات، فتقارير الرسمية حيّت هذه النزعة الدراسيّة كبرهان على الديناميكية" [1]، أدت مختلف هذه الإجراءات المستحدث من طرف الحكومة التونسية في جانب التعليم إلى وصول عدد كبير من حاملي الشهادات إلى سوق العمل مقابل عجز هذا الأخير على توفير العمل.

أدت الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات و الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل دور هام في إحداث الثورة في تونس في سنة 2011، فبسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية نتج عنها تباطؤ في عجلة الانتاج نتيجة للاضطرابات في البلاد، والتي تغذيها بدورها "معدلات البطالة المتواصلة الارتفاع والتي تتركز في مناطق الداخلية التونسية إلى جانب الفساد ورأس المال الأجنبي، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات المحرومة والمهمشة في الوسط الغربي و الجنوبي وظهور الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء"[2]، فكل من هذه الأسباب أدت إلى توسع فوهة البطالة.

[1]– محمود بن رمضان– أستاذ الاقتصاد في جامعة تونس ومؤلف كتاب صدر حديثاً .www.mondiploar.com/article3356.html

[2]– محمود بن رمضان، المرجع السابق.

الفرع الثاني: تفسير وتيرة الإنشاء م ص م في تونس وجزائر

1- تفسير تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة الدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العالم المعاصر منحت عدة اهتمامات من طرف الحكومات . في الجزائر يترجم تطور التعداد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه نتيجة لجملة من الإجراءات والسياسات الهادفة للتنمية التي طرأت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر فترة نهاية التسعينيات بمثابة قفزة نوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بشروع الحكومة في تهيئة هذه المؤسسات من خلال جملة من الإجراءات والبرامج كصدور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو للفترة مابين(2000-2004) حيث يشكل هذا البرنامج المنعرج الحاسم في مجال تأطير وهيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أنه تم تكريس من خلاله مايلي : [1]

- 2001 صدور القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تحسين محيط هذه الأخيرة، بالإضافة أنه حدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها.
- 2002 تم إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 2003 تم إصدار النصوص القانونية المتعلقة ب:
  - إنشاء" مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛[2]
  - إنشاء" مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛[3]
  - إنشاء" المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛[4]
  - ضبط تشكيلة "المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره"؛[5]

---

[1]– عموري براهيتي، ملتقى عربي سادس للصناعات صغيرة والمتوسطة تونس، مداخلة واقع وأفاق تطوير قطاعPMEفي الجزائر،24-26 أبريل 2012،ص9 .

[2]–المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

[3]- المادة 13 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01 -18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

[4]– للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق مجلس الوطني الاستشاري الخاص ب م ص م، رقم 03-80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 25 فيفري سنة2003 .

[5]- للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بترقية المناولة، رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003.

قُدم برنامج إضافي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2004-2009) حيث تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ البرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي، ففي سنة 2004 تم انعقاد "الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والتي شارك فيها كل الفاعلين في عالم المؤسسات والتي انبثقت عنها القرارات التالية :[1]

- 2004 : إنشاء "صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛
- 2005 : إنشاء "الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛
- 2007 : إعطاء إشارة انطلاق "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛
- 2008 : تعزيز "المعلومات الاقتصادية" الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم جهاز معلوماتي وكذا تطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى قصد التعاون و التكامل والانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة؛
- 2009 : وضع حيز التنفيذ لأول ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.

وقد أنجزت الحكومة أيضا مجموعة من الهيئات و المؤسسات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في التطور العددي لهذه المؤسسات ومن أهم هذه الهيئات مايلي:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) : ومن أهداف الوكالة تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات كما تسعى إلى تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار ومحاولة ترقيته ومتابعته ؛[2]

2- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) : تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات كما تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛ [3]

---

[1]– عموري براهيتي، مرجع السابق، ص10.

[2]- للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بمهام ANDI، رقم 98-402 مؤرخ في 20 أوت 2001، ص22

3- للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بمهامANSEJ رقم 06-77 مؤرخ في 18 فيفري 2006،العدد 52، ص 12

3- **الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)**: ويتكفل بتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها، مع التكفل أيضا بتقديم الدراسات التقنية والاقتصادية لهذه المؤسسات والمشاريع؛[1]

4- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**:ويهدف إلى تسهيل عملية الحصول على القروض لاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة لمجالات التالية:إنشاء المؤسسات أو توسيعها، تجديد تجهيزات الانتاج؛ [2]

5- **برنامج MEDA(2)**: وهو برنامج ضمن الشراكة الأورو متوسطية ويهدف إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق ، كما يعمل هذا البرنامج على المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛[3]

بإضافة إلى هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت هي الآخرة في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

1- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة : وهو يسعى لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة وذلك لتحسين كفاءتها وتهيئة محيطها بتكيف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية.[4]

2- صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي: يعتبر من أهمّ تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية تنافسيتها وإدراجها ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي العالمي.[5]

3 - صندوق ترقية الصادرات : استحدث الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية . وتوفر الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات، مساعدات تقدم لكل مؤسسة وطنية منتجة للخدمات

---

[1]- مادة 05، جريدة الرسمية جزائرية، عدد44 صادر بتاريخ 07 جويلية 1994، ص6

[2]– للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بأهداف FGAR ،قم02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002، ص14.

[3] – مجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2002، ص16

[4]– للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بهدف صندوق ترقية تنافسية الصناعة لتأهيل م ص م ،رقم 102-302، لمؤرخ في 16-07-2000، العدد43.

[5] – للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بتعريف لصندوق البحث العلمي وتطوير ل م ص م، رقم 83-355 مؤرخ في 24 سبتمبر سنة1995، عدد 34، صفحة 13-14..

والسلع ولكل تاجر مسجل على مستوى السجل الوطني للسجل التجاري، والذين ينشطون ضمن التصدير. وتحدد نسبة المساعدة والدعم من طرف وزارة التجارة وفقا لنسبة محددة سلفا، حسب الموارد المتوفرة.[1]

4- صندوق تطوير منطقة الجنوب : وهو عبارة عن برنامج يقدم الدعم لأصحاب مشاريع في مناطق النائية بالجنوب سواء كانت هذه المشاريع فلاحية أو غير ذلك بغية احداث تنمية محلية.[2]

أنجزت الحكومة أيضا هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والمتمثلة في المشاتل ومراكز التسهيل حيث أن العدد المستلم هو 11 مشتلة و17 مركز للتسهيل، ومن النتائج الأولية لهذا انجاز في سنة 2011 مايلي:

1- بالنسبة للمشاتل:[3]

- عدد المشاريع المحتضنة :33
- عدد المؤسسات المنشأة :21

2- بالنسبة لمراكز التسهيل:[4]

- عدد حاملي المشاريع المرافقين :1200
- عدد مخططات الأعمال المنجزة :170
- عدد المؤسسات المنشأة :240

يعد استحداث أساليب جديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحد من بين أهم العوامل التي ساهمت في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فيعتبر التمويل عن طريق رأس المال المخاطر من أهم مصادر التمويل الجديدة و يهدف أساسا إلى توفير الغطاء التمويلي الكافي للمؤسسات الناشئة المبتكرة عالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات وعوائد مرتفعة.

[1] - للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بمهام صندوق ترقية الصادرات، رقم 08 -07 المؤرخ في 9 جانفي 2008، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96 – 205 المؤرخ في 5 جوان 1996.

[2]– للمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم التنفيذي المتعلق بتعريف صندوق تطوير مناطق الجنوب، رقم 11-291 المؤرخ في 18 أكتوبر 2011، عدد 47، ص21

[3] - تقرير سنوي لإدارة متابعة وتطوير برامج مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2012، ص12

[4]– تقرير سنوي لإدارة متابعة وتطوير برامج مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق، ص12

2- تفسير تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

خلال العقدين الماضيين حقق الاقتصاد التونسي انتعاش باهر، حيث أن تونس تحولت إلى نموذج ناجح في التنمية يقتد به وهذا ما جعلها تحظى بسمعة جيدة في المجال الاقتصادي لتميزها بجاهزية تكنولوجية وتنمية بشرية وتنافسية وانتظام في تسديد الديون بإلاضافة إلى امتلاكها بنية تحتية حديثة وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل المساعدة في نمو وتميز الاقتصاد التونسي . ويعود تفسير تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس على أنها كانت السباقة في تطبيق الإجراءات لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على متطلبات هذا القطاع وتمكينه من مواكبة التحولات التكنولوجية وتخصيص نسبة من الناتج المحلي في مجال البحث والتطوير لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خصت تونس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمامات كبيرة يتمثل أهمها في سنة1997 حيث تم وضع مخطط من طرف الحكومة كان الهدف الرئيسي منه هو الارتقاء بالاقتصاد، وقد أنشئ بعد اتفاق لتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي كما أن هذا المخطط يهدف أيضا إلى تحرير تجاري معتبر وتعاون مالي وتقني مكثف في عدة ميادين، زيادة على ذلك انتهجت تونس عدة طرق حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاللجوء إلى قرض السندات والتأجير وذلك للتقليص من الاعتماد الكبير على البنوك ولكي أيضا يقلص من عدم التوازن بين نسبة السلفية ورأس المال الذاتي الذي يجعل المؤسسة أكثر تعرضا للازمات الاقتصادية.

وما أدى إلى تزايد المؤسسات الصغيرة و المتوسطه التونسية أيضا هو حرص مصالح الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة الموارد والمساندة لفائدة المؤسسة التونسية في إطار التعاون الدولي، إلى جانب المشاركة في أهم التظاهرات العالمية للتعريف بالتجربة التونسية في مجال بعث المؤسسات . ومن بين المؤشرات الناتجة عن هذه الإجراءات مايلي:

- 300 مؤسسة اقتصادية انتفعت بإحاطة ومتابعة الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعاونيات أجنبية أهمها تعاون مع شركة MICROSFT وذلك لتقديم حلقات تكوين لفائدة مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم التوقيع عليها بين وزارة الصناعة والطاقة ومؤسسات صغرى والمتوسطة وشركة المعنية.

وحسب مؤشرات سنة2009 تم عقد: [1]

- 1142دورات تكوينية؛

[1]– تقرير لإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير سنوي جانفي 2010، ص6

- 1083حصص مرافقة؛

- 117 ورشات تمويل؛

- 6117مشاريع بصدد انجاز؛

-1503 مشاريع منجزة؛

- 126 مليار دينار مخصصة للاستثمارات؛

- 8419 مواطن شغل مستحدثة؛

وللإشارة فان تونس تعتبر الدولة الأولى من بين دول المتوسط التي توقع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك عام 1995 مما ساعد على تحديث عملية التحرر الاقتصادي التي جلبت منافع واسعة لاقتصاد الدولة ،وفي إطار الشراكة و التعاونات منحت تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة امتيازات مالية تتمثل في التعاونات المالية الدولية وأهمها :[1]

1- التعاون التونسي الايطالي: ويتمثل في منح قرض ايطالي مخصص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بقيمة 72أورو حيث تبلغ نسبة الفائدة 3.25 بالمئة ،وفي إطار القطاع الخاص تم تخصيص مبلغ 9.527 مليون أورو وقدم تم تحديد المحاور التالية :

- تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها 2.5 مليون أورو؛
- تدعيم برنامج الإرفاق ب 2مليون أورو؛
- تطوير بعث المؤسسات من قبل المرأة في مناطق تنمية جهوية ذات الأولوية 1.7 مليون أورو؛
- دعم القدرات الفنية للإدارة العامة للنهوض بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل مساندة 915 ألف أورو.

2- **التعاون التونسي الياباني**: والمتمثل في منح قروض من البنك الياباني للتعاون دولي JBIC في سنة 2007 وخصص حينها71.4 مليون دينار لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3- التعاون التونسي الألماني: وكان ذلك سنة 2009 وهو في إطار برنامج التعاون الفني حول تدعيم ،تجديد وإحداث المؤسسات.

وكذلك قامت تونس بعدة إجراءات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

[1]- لإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع السابق، ص12

- إتباع سياسات تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة.
- تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين جد تحفيزية.
- اعتماد طرق تسيير تتماشى مع متطلبات السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية.

وفي مبادرة للحكومة في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الصناعي قامت باعتماد 14 برنامج موزعة على محوريين :[1]

1- المحور الأول: ويخص إحداث أو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحتوي على 8برامج موزعة كالتالي:

- **برنامج محاضن المؤسسات** : ففي سنة 2008 تم تعميم محاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة ولايات الجمهورية ليبلغ بذلك عددها الإجمالي 25 محضنة، وتطور عدد المنتفعين من 342 في سنة 2004الى 1912في سنة2008 .
- **برنامج الشبابيك الموحدة**: وتم تعميمها سنة 2008 ويبلغ عددها 21 شباك.
- **برنامج مراكز الأعمال**: تم تعميمها على كافة الولايات منذ 2007.
- **برنامج الافراق**: تأشير على 295 اتفاقية خاصة بإحداث المؤسسات بهذه الصيغة.
- **برنامج الأربعاء لإحداث المؤسسات**: ويرمى من هذا البرنامج تقديم دعم بخصوص إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **برنامج الشراكة الجهوية** :حظي خلال هذه التظاهرات 1000مشروع باهتمام من طرف البنوك.
- **برنامج صالون إحداث المؤسسات والمنتدى الالكتروني**: نظمت الوزارة صالون أول لإنشاء المؤسسات خلال شهر أكتوبر 2008 حظي خلاله 104 مشروع باهتمام البنوك بمبلغ استثمارات يقدر ب 140 مليون دينار.

[1]- تقرير سنوي لإدارة متابعة وتطوير برامج مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق ص23

- **برنامج مناطق الصناعية والأقطاب التكنولوجية** : و تم تكوين مخزون عقاري بحوالي 6000 هكتار وشهدت سنة 2009 تهيئة 21 منطقة صناعية جديدة من إجمالي 35 منطقة مستهدفة تمسح 677هكتار.

أما فيما يخص أقطاب تكنولوجية تم إحداث 4 أقطاب تكنولوجية يجري تنفيذها طبقا للرزنامة.

2- المحور الثاني :وهو يخص مساندة المؤسسات القائمة ويحتوي هذا المحور عل 6برامج تتمثل فيما يلي:

- **برنامج تأهيل الصناعة** : وكان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه 4145 مؤسسة
- وعدد ملفات مصادق على برنامج تأهيلها 2843 ملف وكذلك وجود جملة من الاستثمارات المصادق عليها بمبلغ يقدر ب 4670 مليون دينار، بالإضافة لجملة من المنح المصادق عليها بمبلغ 652 مليون دينار.
- **برنامج النهوض بالجودة** : ومن خلال هذا البرنامج تحصلت 900مؤسسة على شهادة جودة وتم أيضا بلوغ 1300 مؤسسة لأهدافها في موفى سنة2009.
- **برنامج البنية الأساسية للجودة** : إحداث شبكة متطورة من مخابر التحاليل والتجارب المعترف بها دوليا حيث يوجد 36 مخبرا معتمدا في سنة 2009 وبلوغ ما لا يقل عن 60مختبر معتمدا .
- **برنامج المواكبة** : وتم توفير إحاطة فنية ل 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستثمارات إجمالية ناهزت 18 مليون دينار تونسي.
- **برنامج الإدراج بالبورصة** : وتم إدراج 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية بالبورصة .
- **برنامج مجمعات التصدير والتزود** : إحداث 12 مجمع مختص في التصدير والتزود وبذلك العدد الإجمالي للمجامع المحدثة يصبح 24 مجمع.

كما أن الحكومة التونسية اعتمدت جملة من الإصلاحات لتحسين إنشاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مايلي:

1- تحسين مناخ الاستثمار: بغية منح مستثمرين في القطاع الخاص فعالية أكثر شرعت الحكومة بمعالجة بعض نقاط:

- تقليص الخلل الضريبي من خلال تبسيط التشريع الضريبي والإداري ، وإعادة مراجعة قوانين الاستثمار.
- تسهيل الإجراءات الإدارية لإطلاق الأعمال وإدارتها.

2- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أدرجت السلطات التونسية برنامج تأهيل المؤسسات في المخططات التاسع(1996-2001) والعاشر(2002-2006)،حيث كان الهدف من هذه البرامج مايلي:

- ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من ناحية سعر والنوعية والإبداع.
- القدرة في التحكم ومواكبة التغيرات التقنية وتقلبات الأسواق.
- تعزيز رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسات.

وكانت من بعض نتائج برنامج التأهيل هو اكتساب فعالية للجهاز المؤسساتي ومرونته من خلال التحفيزات المقدمة من طرفه زيادة على ذلك تطور جهاز المصرفي والمالي والإداري وتوفير الهياكل القاعدية المرافقة لهذا البرنامج بإلاضافة لزيادة مستوى التكوين ووجود نسيج إنتاجي معتبر.

الفرع الثالث: تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق م ص م في تونس والجزائر

1- تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق م ص م في الجزائر:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتوفير مناصب شغل رغم صغر حجمها لأنها تعتمد على استخدام تقنيات بسيطة عن طريق تكثيف عنصر العمل ويعتبر العنصر البشري من أهم عوامل الانتاج ، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب عدد من العمال الذين لاتتوفر فيهم شروط العمل في المؤسسات الكبرى لأنها لا تعتمد أو لاتحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا ،وهذا ما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل،كما أنها تستطيع أن تتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة مما يضمن للعمالة الاستقرار في مناصبهم وذلك على عكس ماهو عليه في المؤسسات الكبيرة التي تتأثر بسرعة بالمتغيرات المحيطة مما يجعلها تلجأ لتسريح العمالة كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل وذلك من خلال مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية عن طريق مزاولتها للأنشطة سواء في مجال الصناعات أو الحرف التقليدية.

ويعد قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية من بين القطاعات التي يرتكز فيه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن هذين القطاعين يستوعبان أكبر قدر من العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك لسهولة إنشاء الأنشطة الخاصة بنقل

والأشغال وذلك من ناحية سهولة المكسب أولا وسهولة الإجراءات الإدارية ثانيا حيث يتفاد الإجراءات الخاصة بموقع مؤسسات أي ملكية الأراضي.

وفي إطار توفير مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلت الحكومة عدة مجهودات تتمثل في سلسلة مخططات تستهدف توفير وظائف للعاطلين عن العمل وخريجي الجامعات وذلك عن طريق عملية خوصصة مؤسسات القطاع العام وبمقابل فقد شجعت الحكومة الشغل الذاتي وتطوير الحرف وإنشاء مؤسسات جديدة بالإضافة إلى إجراءات عملية من خلال الأمر رقم09 -01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ومتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة والتي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف من خلال مايلي:[1]

- تمديد فترة استفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب لمدة سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 5 عمال عل الأقل لمدة غير محددة؛
- الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا تخفيض نسبة الحقوق الجمر وكية فيما يخص تجهيزات المستوردة التي هي ضمن انجاز الاستثمار لكل مقاول يتعهد عند انطلاق النشاط بإنشاء أكثر من100 منصب شغل لمدة 5 سنوات؛
- تخفيض الضغط الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التقليص من الضريبة على أرباح شركات التي انتقلت من 25%إلى 19% لفائدة قطاع إنتاج سلع البناء والأشغال العمومية وسياحة؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 5سنوات لفائدة المقاولين المؤهلين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة؛

يعتبر التطور في مناصب الشغل في الجزائر موجود إلى أنه غير كافي وأحيانا لا يحقق مستوى الدخل المطلوب وذلك لوجود عوائق يتمثل أهمها في ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل وعلى المبادرة وإنشاء المشروعات حيث يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية ومهارات الأساسية نحو الأسواق، ومن جانب أخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية على أضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي ومن بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ماتتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات أخرى.

[1]- بولقراس ابتسام، "**مداخلة آليات مكافحة البطالة –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–نموذجا**"، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، ص10

2 – تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق م ص م في تونس:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في استراتيجية التنمية في تونس وقد تم إدراجها ضمن أولويات مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى دورها الهام في توفير فرص عمل ومكافحة بطالة الشباب وتعزيز المبادرة الخاصة ودعم التوازن الاجتماعي .

وترتكز الحكومة التونسية على العديد من المحاور الأساسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كي تلعب دوراً فاعلاً في تنشيط العجلة الاقتصادية التي من بينها الدور المحوري للتمويل والاستثمار في ترويج عمليات تأسيس وتشغيل هذه المنشآت، بالإضافة إلى دور الموارد البشرية والمكاتب الاستشارية والتخطيط الاستراتيجي الأمثل لتنميتها والسير بها قدماً لتوفير سبل النجاح وضمان استمراريتها وقد خصصت الحكومة من خلال أجهزتها برامج وصناديق لاحتضان المشروعات الصغيرة للنهوض بها والمساهمة الفاعلة في خلق مناصب شغل وذلك من خلال البرامج والصناديق المتمثلة في:[1]

- برنامج التأهيل للعمل المستقل.
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغيرة.
- صندوق التضامن الوطني.
- الصندوق الوطني للتشغيل.
- البنك التونسي للتضامن في باب المهن الصغيرة.
- صندوق المساعدة على الانطلاق.
- مركز الإنشاء والتدريب في الحرف التقليدية.

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية مناصب شغل تتميز بوتيرة متزايدة حيث أنها بلغت نسبة 88% من إجمالي مناصب الشغل ويعد هذا التزايد مقبول بالنسبة لبلد صغير كتونس خاصة أنه لا يتوفر على إمكانيات وثروات نفطية، ويعود أسباب هذا التزايد لسياسة المتبعة من طرف الحكومة التونسية والتي تهدف إلى تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع

[1] -www.mfti.gov.eg/SME/**Test**1.htm le 20-04-2013 à 05 :20

تقديم دعم إلى المؤسسات القائمة أو المنشئة وذلك في مجال توسيعها أو تجديد استثماراتها والتنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك.

تعمل الحكومة أيضا على توفير تمويل وتوسيع مجالاته والاهتمام بالمؤسسات التي تستثمر في أعمال الابتكارية ومشاريع البحثية، وكذلك وضع برنامج وطني للبحث والابتكار يعمل على تدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا لتحسين مستوى العمالة وتقديم دعم مادي وفني لتطوير المنتجات بالإضافة إلى وضع نظام للإعفاءات الضريبية.

سعت الحكومة لزيادة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل من خلال إجراءات أخرى تتمثل أساسا في منح مخصصات مالية لدعم رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تسترجع على مدة 12سنة ،منها 5 سنوات معفاة من أسعار الفائدة وفائدة السنوات الباقية هي جد منخفضة بنسبة 3%، ومواكبة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق و تأطير مشاريعهم لمدة سنتين مع مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية بهدف المحافظة على مناصب الشغل وتشخيص احتياجات سوق العمل بالنسبة للمهن والكفاءات . لاكن رغم كل هذه الإجراءات التي ساهمت بها الحكومة التونسية إلا أنها خلال السنوات 5 الأخيرة أي ابتداء من سنة2009 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقص في توفير مناصب شغل، وذلك راجع لتأثر وإفلاس بعض من المؤسسات التونسية الناشطة في أوروبا بأزمة العالمية، وذلك لان تونس تحتك بدول أوروبية للطبيعة علاقات الشراكة والتعاون والبعثة التي تربطها بها، وهذا ما أدى إلى قيام بإجراء متمثل في معاينة 248 مؤسسة تشغل 26.378 عاملا في وضعية صعوبات نتيجة الأزمة المالية العالمية منها :[1]

- 115 مؤسسة مصدرة كليا أي ما يمثل نسبة 46% من 248 مؤسسة.
- 133 مؤسسة غير مصدرة كليا أي ما يمثل 54% من 248 مؤسسة.

وقصد مجابهة النتائج السلبية التي نتجت عن هذه مستجدات لجأت المؤسسات المعنية إلى جملة من الحلول الظرفية تتمثل بالخصوص في تخفيض ساعات العمل لي84 مؤسسة.

[1]– تقارير صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة ومصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، "**تقرير حول متابعة تأثيرات أزمة العالمية**"،29 ديسمبر 2009 .

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم الدعائم التي ترتكز وتستند عليها الحكومات في مواجهة ظاهرة البطالة التي تخيم على كل اقتصاديات الدول حتى المتقدمة منها، ويعد سبب لجوء الحكومات لمثل هذا النوع من المؤسسات هو إثبات قدرتها على تقليص معدلات البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل، ليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما لها من مميزات ايجابية كمرونة والقدرة على الإبداع والابتكار كما أن هذه الخصائص تساهم في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية في بيئتها مقارنة بمؤسسات أخرى .

وفي هذا السياق نجد أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار فعالة خاصة في مجال خلق فرص العمل وهو موضوع إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي : ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض البطالة في كل من الجزائر وتونس؟

وللإجابة على الإشكالية تناولنا هذه الدراسة من خلال شقي الأول نظري والثاني دراسة مقارنة إحصائية، لنخلص في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- النتائج :

- أولت الجزائر وتونس اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجسد هذا الاهتمام في انتهاج العديد من البرامج والإجراءات الموجهة لتقديم الدعم لهذه المؤسسات.
- تعد الجزائر وتونس من بين الدول التي تعاني إلى حد الساعة من البطالة، حيث أن كلاهما كانت لديه أسباب معينة وخاصة أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة.
- شهدت الجزائر انخفاض محسوس وتدريجي في معدلات البطالة ابتداء من سنة 2001 نتيجة لانتهاج جملة من برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الحكومة الجزائرية والتونسية كان نتيجة لقدرة هذا النوع من المؤسسات على تحقيق تقدم اجتماعي والمتمثل في رفع مستوى المعيشة وتوفير الشغل.

– من بين أهم أسباب ارتفاع معدل البطالة في فترة التسعينات بالجزائر كان نتيجة فشل برامج الإصلاح الاقتصادي. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الاولة.

– ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على الإحصائيات الوزارية الجزائرية والتونسية في خلق وتطوير فرص عمل وبتالي تخفيض البطالة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– خاصية التأقلم والمرونة والإبداع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلتها خيار مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما يثبت صحة فرضية الثالثة.

– تعد البرامج والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة التونسية لتشجيع إنشاء PME أكثر فعالية مما هو عليه في الجزائر لتميزها بمراقبة ومتابعة أصحاب المشاريع في مختلف المراحل. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة متمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم المالي والتسهيلات الإدارية التي من شأنها أن تعمل على تحقيق نجاح واستمرار المؤسسة والتي بدورها تحقق التنمية وتستحدث مناصب الشغل.
- وضع آليات لمتابعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على نجاحها وديمومتها للحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة.
- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نشاط المؤسسة يضمن نجاحها واستمرارها.
- توفر الترابط والاتصال بين الهيئات المسؤولة والمعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات بين أعضائها يمكن من تنمية المؤسسة.
- تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة من خلال استحداث بنوك إسلامية لتمويلهم، وذلك لما لها من حلول تمكن من القضاء على مشاكل المشاريع الصغيرة من ناحية السهولة في الحصول على التمويل وخلق مزيد من المشاريع وفرص العمل.

آفاق الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مناسبة وملائمة لموضوع بحث جديد تتمثل فيما يلي:

- واقع آليات دعم التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية دراسة مقارنة.

- دور أجهزة التشغيل في حل مشكل البطالة في الجزائر.

- برامج ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق العمالة في الجزائر.

تمهيد الفصل الأول

تعد البطالة واحدة من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول، إذ أن هذا المشكل لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل يمس حتى الدول المتقدمة والتي تعاني هي الأخرى من هذه الظاهرة لكن بنسبة قليلة وذلك نتيجة لاختلاف سبل وآليات وسياسات مكافحة هذا المشكل بين الدول.

معالجة ظاهرة البطالة تعتبر مسعى كل دولة وذلك ليقين منها أن البطالة هي مصدر انتشار الآفات الاجتماعية والاقتصادية كانتشار الفقر وانخفاض وتدهور القدرة الشرائية في المجتمع، ونتيجة لهذا نجد أن دول العالم انتهجت آليات بغية الحد منها وذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي حققت نجاحا كبيرا نظرا لأهميتها الجوهرية في تنشيط الاقتصاد كما أنها تؤدي دورا هاما في التخفيض من حدة البطالة من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع ارتأينا أن نتطرق إليه من خلال مبحث للمفاهيم العامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتضمن المطالب التالية:

1- تعريف البطالة وأسبابها.

2- أنواع البطالة وآثارها.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بإلاضافة إلى المبحث الثاني الذي يستعرض دراسات سابقة .

خلاصة الفصل الأول

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن البطالة ظاهرة سلبية تسعى الدول على إثرها إلى إيجاد حلول للحد منها في محاولة لتفادي الآثار السلبية التي تسود وتطرأ على المجتمع والتي تتسبب في إحداث معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف،كما أنها تؤدي إلى ضياع جزء هام من الطاقات الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي والناتج القومي.

أثبتت في هذا السياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الفعال في التخفيف من حدة البطالة من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل جديدة، وذلك كونها قادرة على استيعاب العمالة غير الماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية .

اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمزايا وخصائص كالمرونة في التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ، بالإضافة لقدرتها أيضا على تحقيق الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، والتجمعات العمرانية الجديدة على حد سواء وبالتالي تخفيض الضغط على المدن الكبيرة وهذا على عكس المؤسسات الأخرى.

تمهيد الفصل الثاني

خلق مناصب العمل هو من بين الأدوار التي ترمي إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما تمتلكه من مزايا تجعلها تساهم في هذا الأخير بشكل فعال، كما أنها تعد من بين الآليات التي ترتكز عليها الدول لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال مساهمتها المهمة في جانب توفير مناصب شغل وإحداثها للنمو وتحقيقها لتنمية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مقارنة واقع البطالة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين كل من الجزائر وتونس كمبحث يتضمن معطيات حول تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل التي تخلقها، ومعدلات البطالة، بالإضافة إلى المبحث الثاني المتمثل في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل في الجزائر ويتضمن الفروع الثلاثة التالية :

1- تفسير وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي تونس وجزائر.

2- تفسير وتيرة معدل البطالة في تونس والجزائر.

3- تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق م ص م في تونس والجزائر.

خلاصة الفصل الثاني

بذلت كل من الجزائر وتونس جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم والبيئة المناسبة لمزاولة أنشطة هذا القطاع واستمرارها، حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلى تزايد وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادي والاجتماعية خاصة في جانب توفير أو استحداث مناصب شغل وتقليل معدلات البطالة، ونجد أن الجزائر استحدثت عدة إجراءات وبرامج تساهم في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل الصادرة عنها من خلال إنشاء مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال بإلاضافة إلى البرامج الحكومية المتمثلة في هيئات وصناديق لدعم تشغيل الشباب وغيرها . أما عن واقع البرامج والآليات المعتمدة في نفس الغرض بتونس فتتمثل في توفير مصادر للتمويل بصيغ متنوعة وفعالة بالإضافة إلى برامج لدعم الشباب في إنشائهم لمشاريعهم ومتابعتهم، كما قامت الحكومة أيضا بشراكات تعاونية دولية تتمثل في تمويل موسع ومتنوع المجالات، مع انتهاج سياسة الافراق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.